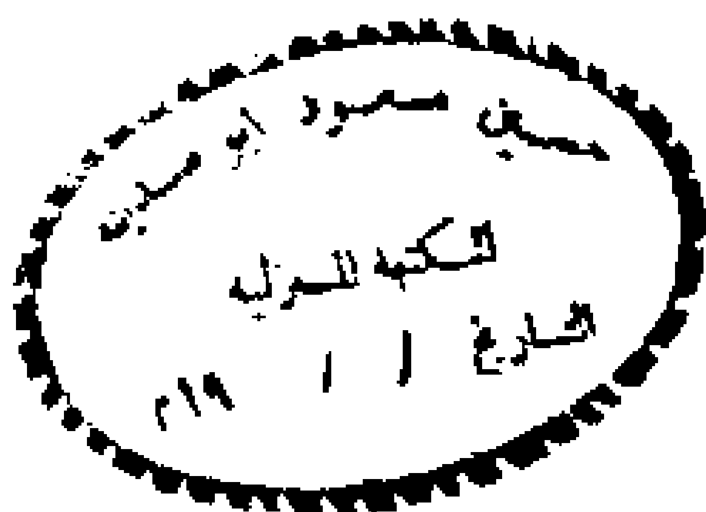
مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

مجلة علمية متخصصة تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية



العدد الرابع

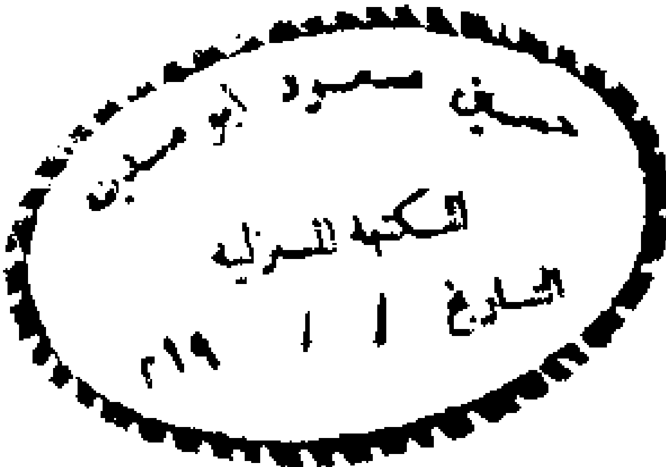
2011



مجلـــة

الجمعية الجغرافية الليبية

العدد الرابع- 2011 م



مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

البحوث والمقالات الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر اصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

تتم المراسلات والمشاركات على العناوين التالية:

- مكتب الجمعية الجغرافية الليبية بمدينة الزاوية .
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الغربية، طرابلس.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الجنوبية، سبها.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الوسطى، سرت
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، بنغازي

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي- ليبيا

هاتف : 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور : 9097073

البريد الإلكتروني :

nat_lib_libya@hotmial.com

رقم الإيداع : / 2009

ردمك - ISBN 978 – 9959 – 852 –

التنفيذ الفني / أكرم محمود جودة

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى القارئ الكريم . . .

كانت قارة إفريقيا موضوع دراسة وبحث في الملتقى التاسع للجمعية الجغرافية الليبية ، الذي عقد في رحاب جامعة قاريونس ببنغازي ، نوقشت خلاله حوالي ثلاثين ورقة بحثية فيها . ونظراً إلى قيمة تلك البحوث وأهميتها ، رأت أسرة تحرير هذه المجلة أن تفرد هذا العدد لقارة إفريقيا . اختيرت معظم موضوعاته من بين الورقات البحثية التي ألقيت خلال ذلك المؤتمر ، مع إضافة بعض البحوث الأخرى .

إن اختيار بعض أبحاث ذلك الملتقى لنشرها في هذا العدد من مجلتنا لا ينقص من قيمة الأبحاث التي لم يقع الاختيار عليها ، لأن هذا الاختيار تم في حدود القدرة الاستيعابية للمجلة التي لا تتسع لكل الأوراق البحثية التي حواها الملتقى ، لذلك لجأت أسرة التحرير إلى الاكتفاء بالأبحاث التي تتناول موضوعات شاملة على مستوى القارة ، واضطرت إلى ترك تلك التي تبحث في أقاليم ومناطق محددة منها .

أخي القارئ الكريم . . .

أرجو أن يقدم لك هذا العدد من مجلة الجمعية الجغرافية الليبية باقة من الدراسات والبحوث التي تلقي مزيداً من الضوء على قارة إفريقيا خلال هذه الحقبة من تاريخها ، التي تقف فيها على أعتاب مرحلة جديدة من مراحل البناء والتطوير والتحديث ، تتطلب منها جمع كل قواها ، وتحفيز كل جهودها وتسخير كل إمكانياتها لتضمن العبور إلى مستقبلها بسلام وثقة ، وتستشرف

صباح غد مشرق يحمل إليها أنفاس العزة والكرامة ، بعد أحقاب طويلة مظلمة عانت خلالها ويلات التخلف والقهر .

باسم الجمعية الجغرافية الليبية أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى كل من أسهم في هذه الدراسات ، سواء تلك التي قدمت إلى الملتقى الجغرافي التاسع ، أو قدمت للنشر في هذا العدد مباشرة ، ومزيداً من الشكر والعرفان بالجميل إلى كل الزملاء الذين أسهموا بجهدهم وخبرتهم في إخراج هذا العدد من مجلة الجمعية الجغرافية إلى حيز الوجود .

والله ولي التوفيق

أ.د. منصور محمد الكيخيا

أمين الجمعية الجغرافية الليبية

محتويات العدد

الصراعات البيئية في القارة الأفريقية

الأنماط والنتائج

د. عباس غالي الحديثي (*)

أضحت قضايا البيئة ومشكلاتها من الخطورة إلى الحد الذي تنوء به قدرة الدول على مواجهتها والتصدي لها فرادى وبإمكاناتها الخاصة . كما أن قضايا البيئة تكون متعددة الأبعاد اجتماعية واقتصادية وأمنية ، لهذا فقد أشار التقرير الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تحت شعار (مستقبلنا المشترك) ، إلى أن التدهور البيئي قد أصبح فعلاً مصدراً للاضطراب السياسي والتوتر الدولي في أجزاء من أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا .

كما يمكن أن نضيف إلى ذلك بروز ظاهرة اللاجئين البيئيين Environmental Refugees باعتبارها عاملاً مؤثراً في الشؤون الدولية ، إذ تقدر بعض المصادر عدد المهاجرين سنوياً نتيجة لعوامل بيئية بحوالي عشرة ملايين شخص . وعلى نفس المنوال توصل تقرير حديث صادر عن جمعية (المجتمع الأمريكي) المعنية بالبيئة إلى حد التأكد أنه " لم يعد هناك خطر آخر يهدد الأمن القومي الأمريكي بالدرجة نفسها الذي تهدده البيئة، وبالتالي فالأخطار البيئية العالمية إلى جانب الاعتماد الاقتصادي المتبادل يحدث تحولاً في مفاهيم الأمن القومي التقليدي ...". ولذا فقد أصبحت المسائل المتعلقة بحماية البيئة والموارد الطبيعية من الأهمية بحيث لم يعد من

(*) قسم الجغرافيا ، جامعة عمر المختار ، البيضاء .

المقبول أن تناقش العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية الطبيعية والأمنية دون أن يكون لمسائل البيئة مكان الصدارة ، بل يمكن القول أن التحديات التي تفرضها هذه المسائل ستكون من العوامل المحددة لكيفية تطور العلاقات الدولية في مختلف المجالات [1].

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن التحدي البيئي أو التهديد البيئي لأمن الدولة يظهر بوضوح فيما يسمى (التدفق المادي عبر الحدود) الذي يهدد أسلوب الدول في حياتها ، بل ويهدد سلامتها الإقليمية ، فهذه المواد الطبيعية غير المرغوبة بعد أن تعبر الحدود الدولية (بالهواء أو الماء) يمكن أن تؤدي إلى تدهور في البيئة المادية لدولة أخرى ، ويمكن أن يأخذ هذا التدهور أشكالاً مختلفة ، فتلك المواد يمكن أن تلوث مياه الشرب ، أو تؤثر في الإنتاج الزراعي ، أو تخفض غلة الغابات ، وربما تؤدي هذه التطورات إلى إحداث اضطرابات سياسية تهدد أمن الدول .

ومن ناحية ثالثة ، فإن مشاكل البيئة تتباين ما بين مشاكل كونية Global مثل تدفئة البيوت الزجاجية للزراعة ، واستنفاد طبقة الأوزون ، إلى إقليمية Regional مثل الجفاف ، إلى وطنية National مثل قطع الغابات ، وحتى محلية Local مثل التلوث في المدينة ، إن العلاقة بين السبب والنتيجة هي علاقة معقدة ، وتعمل في كلا الاتجاهين ، من محلي إلى كوني ، ومن كوني إلى محلي[2] .

أما مفهوم الصراع فهو من المفاهيم التي تنوعت حولها التعاريف والطروحات النظرية ، وهو من المفاهيم التي كثر حولها الجدل Arguments في الأدبيات الغربية ، خصوصاً المتعلقة منها بموضوع الصراعات الأهلية .

ومن الطروحات والتعاريف المهمة ما يشير إليه دينس ساندول Dennis Sandol أحد كبار المتخصصين الأمريكان في هذا المجال ، بأن عملية الصراع هي (ظاهرة ديناميه) ، وهي وضع Situation يحاول فيه طرفان على الأقل وممثلوهما تحقيق أهداف غير متفق عليها ضمن إطار مفاهيمهم ومعتقداتهم من خلال إضعاف ـــ بشكل مباشر أو غير مباشر ـــ قدرات الأخر على تحقيق أهدافه ، بينما يشير أحد كبار المختصين في مجال السلم والصراع، وهو السويدي (بيتر فالنستاين) إلا أن الصراع هو " وضع اجتماعي يحاول فيه طرفان على الأقل وفي نفس الوقت ، الحصول على نفس الموارد المادية أو غير المادية ، وتكون هذه الموارد غير كافية لإرضاء Satisfy هذه الأطراف بشكل متزامن ، وبهذا المعنى فإن الصراع يشمل العناصر التالية [3]:

1 ـــ وجود أكثر من طرف .

2 ـــ لابد من وجود عدم اتفاق أو تنافس بين هذه الأطراف على شيء ما، أي لابد من وجود قضية ما ، وكذلك حالة من عدم التوافق أو التنافر Incompatibility .

3 ـــ لابد من وجود عنصر الندرة أو القلة Scarcity .

من خلال التقديم السابق الذي كان لابد منه ، نصل إلى إمكانية تحديد مشكلة البحث التي تتمحور حول العلاقة بين التدهور البيئي والصراع (في القارة الأفريقية) وهو صراع جديد في تناوله حيث غالباً ما كانت جهود الباحثين تتجه إلى الصراعات الأيديولوجية والعسكرية ، وأحياناً الاقتصادية ،

أما الصراعات البيئية فقد كانت مهملة ، وبدأت الآن تحتل مرتبة متقدمة في التناول خاصة بين الجغرافيين السياسيين ، ولعل القارة الأفريقية التي تشهد صراعات حدودية وصراعات اجتماعية داخلية ممتدة . وتشهد أعداداً كبيرة من اللاجئين والنازحين تحتم دراسة هذا النوع من الصراعات (الصراعات البيئية) بغية الفهم العميق والواسع لظاهرة الصراع في هذه القارة ، وهنا تكمن أهمية هذا البحث الذي يعد الأول من نوعه في الوطن العربي ، على حد علم الباحث .

أهمية البحث :

تكمن أهمية هذا البحث في النقاط التالية :

1 ــ محاولة تحديد أطراف الصراع البيئي وبالتالي الوصول إلى أنماط لهذا الصراع .

2 ــ محاولة الكشف أو تعرية الصبغات التي تضفي على كثير من الصراعات في القارة الأفريقية كالعرقية والدينية والقبلية ، وإعادة هذه الصراعات إلى أسبابها الحقيقية وأهمها التدهور البيئي .

3 ــ توفير أساليب بحثية ومجالات جديدة للتحليل الجغرافي بشكل عام والجغرافي السياسي بشكل خاص .

أنماط الصراعات البيئية :

يشير كثير من المهمتين بالقضية البيئية إلى أن المستقبل سيشهد كثيراً من الصراعات ، وهذه الصراعات سوف تتركز حول مقاومة السيطرة على المواد

الأولية وإمدادات الطاقـــة ، والأرض ، والأحـــواض النهريـــة ، والممـــرات البحرية، ويتوقع أن تنفجر الصراعات على ثلاثة أنماط أو مستويات [4]:

1 ــ دولة مقابل دولة .

2 ــ دولة مقابل مجموعة .

3 ــ مجموعة مقابل مجموعة .

ويمكن تناول هذه الأنماط من الصراعات البيئية ضـــمن ثلاثـــة نمـــاذج أساسية لمسببات الصراع وهي :

أ ــ ندرة المصادر الطبيعية (المنافسة) .

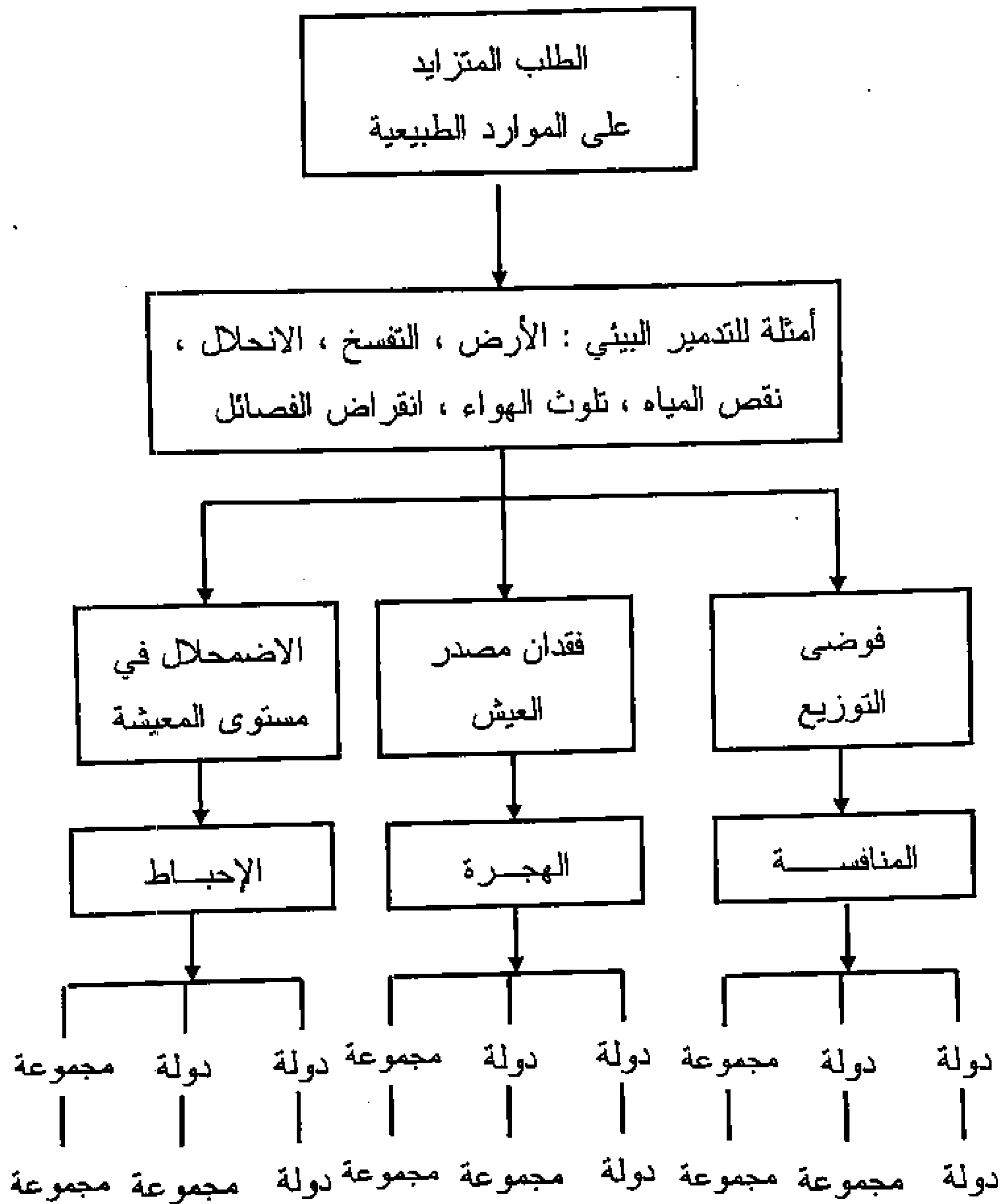
ب ــ القحط البيئي واللاجئين البيئيين (الهجرة) .

جـ ــ التدهور البيئي والإحباط الاجتماعي (الإحباط) ، (الشكل 1) .

ونظراً لضيق المجال يمكن درج المسببات الأساسية الثلاث السابقة ضمن كل من أنماط الصراعات البيئية أعلاه وكما يلي :

1 ـ نمط دولة مقابل دولة :

يشير هذا النمط من الصراعات البيئية إلى الرغبة التي تتواجد لدى الدول لاكتساب المصادر الموجودة في أقاليم الدولة الأخـــرى ، فـــنلاحظ مـــثلاً أن الصراع بين موريتانيا والسنغال على الرغم من أنه يوصف على أنه صـــراع عرقي بين الدولتين ، إلا أن لنهر السنغال أهمية بالغة في تحرك طبيعة هـــذا



الشكل 1 : يوضح العلاقة بين الطلب على الموارد ، والتدمير البيئي والنتائج

الصراع ، حيث نشبت هذه الصراعات في نهاية عام 1988 على أثر هطول الأمطار والفيضانات على جانبي حوض نهر السنغال ، وعند محاولة السكان الموريتانيين زراعة أراضيهم وجدوا المتسللين السنغاليين قد احتلوا أجزاء من هذه الأراضي شمالي النهر داخل موريتانيا لزراعتها والرعي فيها . وقد ترتب على هذا الصراع دعم السنغال لما يسمى قوات التحرير الأفريقية لموريتانيا ، ومنعت السلطات السنغالية دخول السلع والمنتجات الموريتانية ، كما قامت الحكومة السنغالية بطرد الموريتانيين والتجار العاملين من الموريتانيين في السنغال واعتقال وقتل البعض منهم ، وقامت السلطات السنغالية بالإغارة على مدن وقرى وتجمعات سكانية موريتانية في حوض النهر ونهبها وتدميرها .

ويؤدي التدهور البيئي إلى تزايد أعداد اللاجئين البيئيين ، وأن محاولة الدولة المضيفة لإرجاعهم إلى بلدهم ربما سيدهور العلاقة بين الدولة المرسلة والدولة المستقبلة ، وربما ينشب الصراع العسكري بينهما ، فعلى سبيل المثال، الموقف في أثيوبيا والسودان وكينيا وساحل العاج ، قد أظهر علاقات الصراع بين الدول المرسلة للاجئين والدول المستلمة لهم ، فالهجرة الهائلة للاجئين البيئيين عبر الحدود الدولية في أفريقيا ، جعلت الموقف كله أكثر تعرضاً لهذا النوع من الصراع [5].

من جانب آخر ، فإن التدهور البيئي قد يقود إلى الإحباط الاجتماعي ، وبالتالي الصراع بين الدول . فنظراً لزيادة الطلب على المصادر الطبيعية والعرض القليل لها ، ربما يدفع الدول القوية إلى محاولة استغلال المخزون الطبيعي لدول أخرى . إن الاعتداء المستمر على الاستقلالية ربما يسبب الإحباط للدولة الأضعف بتأثيره سلباً على القيم الداخلية الشخصية ، والذي

ربما ينتج عنه الكره تجاه الدولة المتدخلة ، الأمر الذي يدفع الدولة المستغلة على الصراع المباشر مع الدولة الأقوى المستغلة. إن الأعمال المفروضة بيئياً للدولة المستغلة تأخذ أشكال عدة ، منها التدخل لتنصيب حكومات صديقة في الدول المستغلة بيئياً ، كما قد تتضمن دعاية سرية وعمليات عسكرية أو اغتيال الحكام ، إضافةً إلى ذلك ، أشكال أخرى من المساعدات المادية والمعنوية التي تجهز لقوى المعارضة للحكومة الشرعية لزعزعة الحكم [5]. إن التدخل العلني والسري المستغل بيئياً للدول القوية في الشؤون الداخلية للدول الأضعف يمكن أن يؤثر على وضعهم كدول مستقلة ، هناك الكثير من الأمثلة على هذا الوضع ، منها دور مصر في الصراع السياسي في السودان .

2ـ نمط دولة مقابل مجموعة :

إن ندرة المصادر المتجددة لديها القدرة على تغذية الصراعات ، وإن مشكلات البيئة ربما تضغط سياسياً لتحريك الأطراف الإقليمية أو تساعد على تشكيل مجموعات بيئية أساسية جديدة لتتحدى ما تقوم به الدولة من أعمال ، فالناس المتأثرين بيئياً من جراء أعمال الدولة يمكنهم الانضمام إلى مجموعة أو مجموعات تؤدي إلى تفاقم الصراع بين الدولة وتلك المجموعة أو المجموعات ، وهو ما يحدث في جنوب السودان وكذلك في غربه (دارفور).

إن هذا النمط من الصراع (دولة مقابل مجموعة) قد يتسبب فيه القحط البيئي وهجرة السكان ، فمما لا شك فيه أن العالم يعيش في وقتنا الحاضر في ظل ثورة حضرية ، إذ أن 70 % من سكان أمريكا اللاتينية ، 41 % من سكان أفريقيا ، 35 % من سكان آسيا ، هم سكان مدن ، وأن المدينة تحتوي من المشاكل الشيء الكثير خاصة فيما يتعلق بقلة فرص العمل والفوارق

الاجتماعية والطبقية التي تؤدي إلى توحيد صفوف هؤلاء المهاجرين في مناطق مختلفة ، والانضمام في مجموعة تعمل ضد السلطة الحاكمة التي يرون أنها السبب الحقيقي لبؤسهم .

إن منطقة القرن الأفريقي واحدة من أكثر مناطق العالم تأثراً بيئياً في العالم . وإن أكثر القوت الاقتصادي لهذه المنطقة أصبح عرضة للتفكك البيئي، فالدول الأساسية لهذه المنطقة (أثيوبيا ـــ الصومال ـــ السودان) تعاني من الصراع الداخلي الذي نادراً ما نراه في أي مكان من العالم [6].

إن عدم قدرة البيئة على إشباع الحاجات المادية للمجتمع وسرعة وسعة تطور المجتمع سوف يؤدي إلى تعزيز مفهوم (الحرمان النسبي Relative deprivation) بين السكان الذي سيفرض رابطاً قوياً بين الأنواع المختلفة من الاستياء الشعبي أو العنف السياسي الجماعي .

فالاضمحلال في مستوى المعيشة الناتج عن الضعف البيئي ربما يرفع غضب المعارضة ضد الدولة . فكلما كان التدهور في الاقتصاد أكبر وأسرع كلما كانت فرص خلق عداوة المعارضة تجاه الدولة أكبر . وغالباً ما تكون محاولات الدولة لإقناع المجموعات يتم بتبني سياسة التهدئة مع الوعد بتطوير الوضع الاقتصادي ، وإذا فشلت في ذلك ، فإن أساليبها تجاه هذه المجموعات تأخذ شكل منع نشاطات المجموعات ، ومقاومة قيادتهم ، وقتل أعضائها .

3 ـ نمط مجموعة مقابل مجموعة :

غالباً ما يلاحظ ارتباط الصراعات البيئية بالأحزاب الموجودة في المجتمع والتي تتأثر بأفكار تنافسية أو صراعية . لذا فالمنافسة على استخدام المصادر

النادرة يمكن أن نراها بين المجموعات في المجتمع ، فالاستغلال المفـرط أو الأكثر وضوحاً للمصادر الطبيعية الشائعة من قبل طرف أو حزب واحد ربما يساعد على تنظيم أطراف أو أحزاب جديـدة أو تـساعد أتبـاع الأطـراف الموجودة أصلاً لتدخل هذه القضية في الانتباه لحماية مصالح هذه الأطراف ، وإن المعركة لحماية حصصهم من المياه ، والأرض ، والغابات ، والمصادر المتجددة الأخرى أو كسب تلك من قبل الآخرين يمكن أن يخلـق مجموعـات صراعية في المجتمع .

إن عملية تنشيط هذه المجموعات يمكن أن يتم وفقاً لما موجود من أساس عقائدي طبقي ، لغوي ، إقليمي ، أو خطوط أخرى ، أو أن نقص المورد نفسه يقود إلى ثنائية (نحن ــ هم We – them) في المجتمع الذي قد يتحول في المستقبل من صراع من نمط مجموعة مقابل مجموعة إلى صراع من نمـط دولة مقابل مجموعة . ولعل الصراعات التي دارت فـي حـوض الكونغـو وتحولات التحالفات أمثلة واضحة على هذا النمط .

أما فيما يتعلق بموضوع اللاجئين البيئيين ودورهم في هذا الـنمط مـن الصراعات البيئة ، فيمكن القول أن لاجئي البيئة غالباً ما يقومـون بإعطـاء الصراعات البيئية زخماً مضافاً نتيجة لكونهم يملأون سوق العمل ، ويضيفون إلى الطلب المحلي على الطعام وضرورات الحياة الأخرى عبئاً جديداً علـى المجتمع من أجل توفير المأوى والغذاء لهؤلاء اللاجئين . والأمر يزداد سوءاً إذا ما حصل ذلك في دولة فقيرة ، مما يدفع السكان الأصليين تحـت ضـغط الشعور بالمنافسة على المصادر ، والعمل على تنظيم أنفسهم داخل مجموعات

لحماية مصالحهم والتي تمهد للصراع بين المهاجرين والسكان المحليين داخل المجتمع [8]. وهي ظاهرة شائعة في القارة الأفريقية .

أما ما يسببه الإحباط الاجتماعي الناجم عن التدهور البيئي من صراع من نمط مجموعة مقابل مجموعة فيتمثل في محاولة الدول القوية استغلال الرصيد الطبيعي للدول الأخرى من خلال تقديم المساعدة لحكومات تلك الدول . وفي ظل هذا التدمير البيئي المنتقل حدودياً ، فإن الدولة المستَغِلّة ربما تعمل على تعزيز يد الحكومة المحلية عبر تقديم المساعدة المادية أو المعنوية من أجل استغلال ذلك في توفير الغطاء أو الحماية لعملية الاستغلال البيئي ، هذا النوع من التحالفات ما بين الحكومة المحلية والمجموعات الخارجية يؤدي إلى تصاعد حدة الحرمان في المجتمع المحلي مما يدفع السكان في ذلك المجتمع إلى التكتل في مجموعات خاصة لخوض النضال ضد حكومتها المحلية ، وهذا ما هو حادث من قبل الدول الأوروبية في علاقتها مع النخب الأفريقية حول استغلال مواردها الطبيعية مما كان سبباً في تفجر الكثير من الصراعات في هذه الدول ولا يزال بعضها مستمراً [9].

نتائج الصراعات البيئية في القارة الأفريقية :

قبل التطرق وتحليل نتائج الصراعات البيئية في القارة الأفريقية ، وبعد تحديد وفحص أنماط الصراعات البيئية ، لابد من طرح السؤال التالي : لماذا يربط السلام والحرب والصراع بالمشاكل البيئية ؟

إن الإجابة على هذا السؤال يثير أجوبة مختلفة ، يمكن أن تناقش كالآتي[10]:

أ ـ إن الفساد البيئي يمكن أن يقود إلى صراع اجتماعي واسع النطاق بضمنه الحرب .

ب ـ التعديل البيئي يمكن أن يستعمل لأغراض عدائية في العلاقات بين المجتمعات .

جـ ـ الإفساد البيئي يكون نوعاً معيناً من العنف .

د ـ التعاون البيئي يمكن أن يساعد على بناء الثقة والأمان في العلاقات الدولية .

هـ ـ الدول والمنظمات الدولية يمكن أن تلجأ للعمل العسكري لكي تفرض معايير بيئية معينة أو لوقف أخطار بالنسبة للبيئة .

و ـ البيئة الصحية يمكن أن تعتبر كجزء تكميلي للأمن الشامل .

من خلال علاقات التعاون والصراع الذي تفرضه البيئة كما اتضح من النقاط السابقة ، يمكن أن نقدم الجزء الثاني من البحث المتمثل في تحديد النتائج المترتبة على الصراعات البيئية في القارة الأفريقية .

أولاً : بروز ظاهرة اللاجئين البيئيين Environmental Refugees:

بلغ عدد اللاجئين في أفريقيا 7.4 مليون لاجئ تمثل 33 % من مجموع اللاجئين في العالم البالغ 22.4 مليون عام 1998 ، مما يشير إلى حجم المشكلة في القارة التي تضم 12 % من سكان العالم ، وتصل نسبة اللاجئين إلى أكثر من ربع سكان بعض الدول الأفريقية مثل رواندا ، وليبيريا ، فتقرير

الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك) يشير إلى أن مشكلات الفقر والظلم والإجهاد البيئي المترابطة فيما بينها والسباق على الموارد الأولية غير المتجددة أو الأرض أو الطاقة مصدراً محركاً للنزاعات ، وبالتالي لتزايد أعداد اللاجئين البيئيين (11).

وقد نتج عن هذه الظاهرة (اللاجئين البيئيين) العديد من النتائج السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية مثل الاختلال في التوازن الأثني في دول الملجأ ، وتفاقم أزمة عدم الاندماج الوطني في دول المنشأ ، كما تكوّن معسكرات اللاجئين منابع لتجنيد المقاتلين الجدد من جانب المعارضة ، كما قد تؤدي إلى نشوء صراعات عنيفة على الغذاء والخدمات من جانب اللاجئين وأيضاً بينهم وبين المواطنين الأصليين . كما تؤدي تدفقات اللاجئين إلى ضغوط على سوق العمل والبطالة ، وتغير القيم المجتمعية ، وزيادة الإحساس بعدم الأمان ، والخروج على قواعد القانون في الدول المضيفة (12).

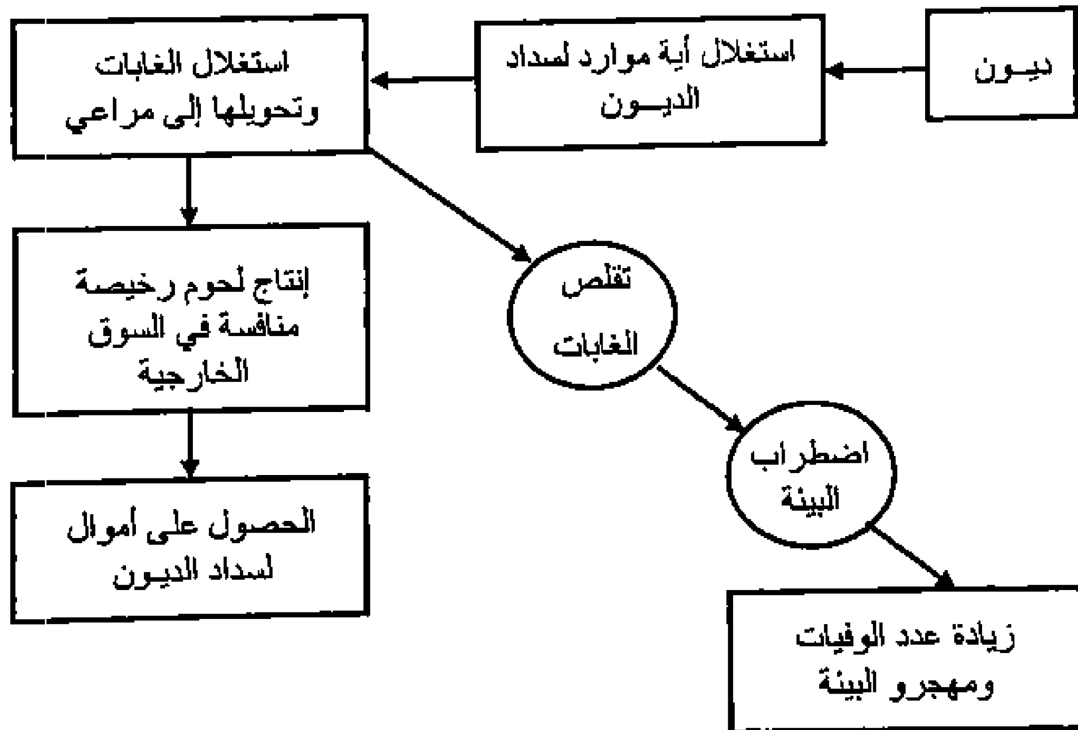
ثانياً : تراكم المديونية :

نظراً لما تسببه الصراعات البيئية من تدمير لمختلف جوانب الحياة ، يدفع الحكومات الأفريقية إلى الاقتراض من الخارج لتعزيز قدرتها على إنجاز وظائفها ، مما يجعل هذه الديون تتراكم إلى الحد الذي جعل نسبة كبيرة من الناتج المحلي لهذه الدول تذهب إلى خدمة الدين . فعلى سبيل المثال قدرت ديون أنجولا أكثر من 3 مليار دولار عام 1985 أي ما يوازي 45 % من الناتج المحلي الإجمالي ، تضاعفت إلى 9.7 مليار دولار سنة 1995 ، أي ما يوازي 262 % من الناتج المحلي الإجمالي ، أما خدمة الدين (القسط +

الفائدة) فتضاعف من 372 مليون دولار سنوياً عام 1985 إلى 457 مليون عام 1995 [13].

أما الوجه الآخر للعملة كما يقال ، فيتمثل في أن كثيراً من الدول الأفريقية ذات المديونية العالية والمصابة بالصراعات الداخلية تحاول أن تقايض البيئة وعناصرها بالديون ، أي أن الدول الأفريقية تسمح للدول الدائنة وشركاتها المتعددة الجنسيات أن تستغل موارد البيئة فيها إلى حد الإفساد والتدهور من أجل سداد ديونها . (الشكل 2) .

الشكل 2 : يوضح الموارد البيئية لسداد الديون



— المصدر : وليد عبدالحي (تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية ، دراسة مستقبلية) ، الصحافة ، الجزائر ، 1994 ، ص 133 .

وتشير كثير من المصادر إلى استغلال عدد من الشركات والدول الأجنبية فقر أفريقيا وافتقادها إلى السلطة الكفوءة واحتدام الصراعات فيها ، وحاجة المتمردين والحكومات إلى الأموال والأسلحة لاستنزاف الموارد الطبيعية وتدمير البيئة الأفريقية ، ومن الأمثلة على ذلك حالتي موزمبيق والصومال ، حيث تستغل مواردهما البحرية بصورة زائدة وبشكل غير شرعي ، كما تستغل الغابات والمعادن في دول عديدة بمعدلات مزعجة ، منها الكميرون وليبيريا والكونغو الديمقراطية(14).

ثالثاً : تدهور مستوى التنمية البشرية :

تعبر التنمية البشرية Human Development عن الإنجازات التي تتحقق لبلد ما فيما يتعلق بالقدرات الأساسية للغاية ، وهي أن يحيا المرء حياة طويلة ، وتكون لديه معرفة ، وينعم بمستوى معيشة لائق ، وقد اختبرت ثلاث متغيرات لتمثيل تلك الأبعاد وهي : العمر المتوقع ، والتحصيل العلمي ، والدخل الحقيقي ، وذلك بغية الحصول على مؤشر لمستوى التنمية البشرية في كل دولة الذي تتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح (15).

وبقدر تعلق الأمر بموضوع ومنطقة الدراسة ، فقد تبين أن أهم دول المنشأ في أفريقيا للاجئين تعد من أكثر الدول فقراً في العالم وأقلها من حيث مستوى التنمية البشرية ونوعية الحياة ، كما أنها تتميز بندرة مواردها الطبيعية ممثلة في الأراضي القابلة للزراعة ، بالمقارنة بحجم السكان ، وبالتالي يمكن أن نستنتج وجود علاقة قوية بين مصاعب التنمية والفقر وبين الصراعات الداخلية والحروب الأهلية ، ويوضح الفكرة الجدول التالي(16) :

جدول رقم (1) مؤشر التنمية البشرية ونسبة الكثافة السكانية على الأراضي الزراعية وأعداد اللاجئين من حيث الدول الأفريقية

الدولة	عدد اللاجئين بالألف 1995	الترتيب حسب مؤشر التنمية البشرية	الكثافة السكانية على الأراضي الزراعية فرد /كم^2 1995
ليبيريا	794	144	675
الصومال	535.9	165	700
رواندا	2257	174	702
بورندي	389	189	403
السودان	398.6	158	240
سيراليون	275	175	733
أرتيريا	422	168	—
أنجولا	384	157	300
الكونغو الديمقراطية	72	142	633
موريتانيا	68	150	1000
أثيوبيا	188	170	400
مالي	172	171	400
تشاد	212	164	167
موزمبيق	235	166	500

رابعاً : ظهور الإمبريالية البيئية :

يمكن أن نوضح مفهوم الإمبريالية البيئية الذي تحاول الدولة النامية توصيف علاقتها مع الدول المتقدمة في مجال البيئة من خلاله في ضوء النقاط التالية :

1 ـ لقد شهدت مختلف الدول الأفريقية مشكلات اقتصادية من نوع إلى آخر في فترات متباينة ، ويمكن لهذه المشكلات أن تسهم في نشوب توترات داخلية وبالذات مشكلات البطالة والتضخم والمنافسة على الموارد ، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى بروز إحباطات وتوترات اجتماعية وتساعد على تهيئة التربة للصراع ، وفي مثل هذه الظروف ، فإن الإصلاحات الاقتصادية التي تفرضها الدول المتقدمة لا تساعد على حل هذه المشكلة في المدى القصير بل تؤدي إلى مضاعفة التوترات داخل الدولة (17).

2 ـ يرتبط بالنقطة السابقة أن المنظمات الدولية التي تهيمن عليها الدول المتقدمة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، تربط تقديم مساعداتها وقروضها بشروط بيئية للمحافظة على صحة الأرض كما تقول ، خاصة إذا ما عرفنا أن صوت كل الدول النامية أقل من ثلث المجموع الكلي للأصوات في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، وتصل القوة التصويتية للدول الأفريقية مجتمعة إلى ما يزيد قليلاً على 3 % (18).

3 ـ ما يؤكد ظهور هذا النوع من الإمبريالية (الإمبريالية البيئية) هو خشية الدول النامية عموماً ومنها الدول الأفريقية من قيام تحالفات بيئة متعددة القوميات للوقوف في وجه تهديدات معينة والتي يعتقد البعض أنها أصبحت أمراً مألوفاً وأكثر تعدداً من التحالفات العسكرية

التي شاعت بعد الحرب العالمية الثانية ، مما يمكن القول معه بأن النفوذ السياسي سوف يستمد سلطانه من القيادة البيئية والاقتصادية أكثر من القوة العسكرية[19] .

خامساً: انطباق معايير (الدولة الفاشلة) على كثير من الدول الأفريقية[20]:

تضم قائمة الدول الفاشلة في هذا العقد كل من : أفغانستان ، وأنغولا ، وبورندي ، والكونغو الديمقراطية ، وليبيريا ، وسيراليون ، والسودان ، وتقدم هذه الدول السبع مثالاً عن معايير الدولة الفاشلة ، وبما يتجاور هذه الدول ، هناك دولة واحدة منهارة هي : الصومال ، وهناك الكثير من الدول الحديثة الأخرى تقترب من الفشل.

أ ـ ما مدى عدد الطرق والمدارس والمستشفيات والعيادات .

ب ـ إلى أي مدى انخفض الناتج المحلي والإجمالي وارتفع معدل وفيات الرضع .

جـ ـ إلى أي مدى يمتد نطاق الحكومة المركزية .

د ـ ما هو القدر المتبقي من الشرعية لنظام الحكم .

هـ ـ نظراً لأهمية الصراعات الأهلية بالنسبة لفشل الدولة ، فهل ما زالت الدولة قادرة على توفير الأمن لمواطنيها ، وإلى أي مدى ؟ وهل بشكل مستمر ؟ أم في ظل الظروف الجيدة فقط ؟

و ـ هل فقدت الدولة السيطرة على مساحات كبيرة من الأراضي ، أم على بعض المحافظات والمناطق فقط ؟

الخاتمـــة

تشهد أفريقيا حوالي نصف الصراعات والنزاعات في العالم التي يـــشار إليها على أنها صراعات ونزاعات إثنية ، ولكن هناك الكثير من الشواهد التي تدل على اندراج هذه الصراعات والنزاعات الأفريقية (الإثنية) في الأغلـب في إطار التنافس على الموارد في ظروف الندرة الشديدة ، وحيث تلعب الدول دوراً هاماً ــ في الأغلب أيضاً ــ في إدارة هذا التنافس الذي يقود إلى أنمـــاط مختلفة من الصراع .

هذا التنافس على الموارد النادرة ، يساعد على تحوله إلـــى صـــراع ــ وربما حرب ــ القوى الكبرى والمنظمات الدولية ، مثل صيغ التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي ، مما يقود إلى إحباطات وتوترات اجتماعية. لهذا ينبغي إعادة النظر في البرامج الحالية للتكيف الهيكلي في ضوء عناصر أيكولوجيـــة ــ اجتماعية وليس اقتصادية فقط .

إن الصراعات البيئية تقودنا إلى القول ، أنه خلال التاريخ كان اســـتثمار الموارد الطبيعية يعني معركة بين الوحدات الاجتماعية (دول ومجموعـــات) حول الوصول والتوزيع ، ذلك أن ندرة الموارد الطبيعية لا يمكن أن تعتبـــر ببساطة كصفة خاصة للطبيعة ، أي لا توجد ندرة في حد ذاتها ، إنها تتواجـد في سياقها سياسية واجتماعية واقتصادية وحضارية فقط ، ولهذا يمكن أن يتم طرح السؤال التالي : أي أنواع الصراعات وتحت أي ظروف يقود الـــصراع إلى حرب .. ولهذا فإن مهمة الباحثين ليست إعادة تعريف الحرب فقط ، ولكن فضلاً عن ذلك تحليل إمكانية الصراع الناتج من التآكل البيئـــي ، والظـــروف التي في ضوئها يقود مثل هذا الصراع إلى الحرب .

على الجانب الآخر نقول بوجود احتمال التعاون البيئي كوسيلة لبناء السلام ، إلى الحد الذي جعل أحد الباحثين يحدد الركائز الوظيفية لهذا السلام ببناء الحدائق عند المناطق الحدودية ، ولهذه الحدائق ، كما يرى ، عدة وظائف : فهي لحماية البيئة ، وفي الوقت نفسه تعمل كنطاق عازل بين الأطراف المتصارعة ، كما أنها تساعد على عدم عسكرة المناطق الحدودية الحساسة ، زد على ذلك أنها يمكن أن تقوم بوظيفة مركبة لخطوط اتصال من الأطراف المتصارعة .

وبالتوافق مع هذا الخط من المناقشة ، يصف (مولفر ، Molvar) التعاون البيئي بين الأمم في القرن الأفريقي كمقياس لبناء الثقة ، كما قرر بأن التعاون البيئي يمثل مرحلة لحوار أعمق وأشمل بين الأمم في القرن الأفريقي، ويمكن أن يقود إلى اتصالات سياسية ودبلوماسية متزايدة ومثمرة [21]، لذلك من المحتمل أن يصبح التعاون البيئي متغيراً معتمداً في السياسة العالمية .

أخيراً نكرر القول ، أن عالم اليوم يزخر بالعديد من الأمثلة حول ما تم ذكره في الصفحات السابقة ، فالصرعات الناجمة عن التدهور البيئي والتي ذكرناها وفقاً لأنماط الصراعات المحتملة ، والتي ستزداد وتيرتها تصاعداً في المستقبل القريب ، ستشكل نوعاً من الصراعات التي من الصعب التحكم بها ، وذلك لتعدد أبعادها المكانية وأطرافها وتشابكها مع صراعات أخرى ، بل من الصعب حتى الانسحاب منها فوراً ؛ فعالمنا المعاصر يتميز بالتضارب والتفاوت في المصالح والثروة والقدرة على التأثير ، لذلك أما أن تكون مشكلات البيئة حافظاً يدفع البشرية للتغلب على انشقاقها وخلافاتها ، أو أن تكون سبباً في استفحال وتزايد صراعات الدول والشعوب .

الهوامش

1 ــ يمكن الرجوع حول هذه الفكرة إلى : محمد مصالحة (دور التنظيم الدولي في حماية البيئة) . السياسة الدولية ، العدد 124 / 1996 ، ص 220 ، وكذلك منبر البيئة ، العدد 4 ، 1989 ، ص 9 .

2 ــ رسلان خضور (اقتصاديات البيئة) ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، 1997 ، ص 85 ــ 88 .

3 - Peter Wallensteen (ed) (Peace Research: Achievements and Challenges) West view, Boulder, 1988, P.120.

وقارن مع سامي الخزندار ، (الصراعات الداخلية العربية : رؤية في الأسباب والدوافع) المنتدى ، العدد 210 ، 2004 ، ص 25 .

4 ــ حول تنميط الصراعات البيئية تم الاستفادة من المصدر التالي بعد التعديل .

Ashak Swain (Environment and Conflict : Analyzing the Developing World) Uppsala University , 1993 .

5 ــ حول العلاقة بين السكان الأصليين واللاجئين ينظر :

Myron Weiner (Peoples and States in New Ethnic Order) Third world Quarterly , Vol. 13, No. 2, 1992.

كذلك:

Ele. Hinnawi (Environmental Refugees (UNEP, Nairob, 1985.

6 ـــ للتفصيل حول هذه الأفعال يفضل الرجوع إلى :

Harry Howe Panson (Covert Intervention) In Peter J. Schroeder (ed) Intervention in the 1980's : U.S Foreign Policy in the Third World) Lynne Rienner, Boulder, 1989 .

7 - Christopher Clapham (The Political Economy of Conflict in the Horn of Africa) Survival, Vol. 32, No. 5, . 1990, pp. 403 - 420 .

8 - Reidulf K. Molvaer (Environmentally Induced Conflict : A Discussion Based on Studies From the Horn of Africa) Bulletin of Peace Proposals, Vol. 22, No. 2,. 1991. p178 .

9 ـــ أثيرت الكثير من القضايا حول العلاقة بين الدول الأوروبية والنخب الأفريقية بغية ضمان بقائهم في السلطة واستغلال مـــوارد دولهـــم ، ينظر : نقولا أغبوهو (الفرنك واليورو ضد أفريقيا) ، ترجمة لينا فرج ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، مصراتة ، 2000 .

10 - Lothar Brock (Peace Through Parks : The Environment on the Peace Research Agenda) Journal of Peace Research , Vol. 28, No.4. 1991, P.408.

11 ـــ اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (مستقبلنا المشترك) ترجمـــة محمـــد كامل عارف ، عالم المعرفة ، العدد 142 ، 1989 ، ص 416 .

12 ـــ أحمد إبراهيم محمود ، (الحروب الأهلية ومـــشكلة اللاجئـــين فـــي أفريقيا) السياسة الدولية ، العدد 143 ، 2001 ، ص 64 ـــ 65 .

13 ـــ عزيزة محمد بدر ، (التكلفة والآثـــار الاجتماعيـــة والاقتـــصادية للصراعات والحروب الأهلية وانعكاساتها علـــى البيئـــة والتنميـــة

البشرية في أفريقيا) في أعمال المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 9 ــ 30 مايو ، 1999 ؛ ص 829 .

14 ــ المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ، (حالة اللاجئين في العالم) ، 1997 ، ص 71 .

15 ــ ظهرت الحاجة بمرور الزمن إلى استنباط مؤشر إجمالي يمكن الركون إليه لقياس التطور أو التباطؤ الذي يحدث في مسيرة التنمية الهادفة لخدمة الإنسان والذي ينبغي أن ينطوي على قدر كبير من المحتوى الإنساني للجوانب التي لا يمكن أن يعكسها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وكانت روح المثابرة للمفكر الراحل الباكستاني الجنسية (محبوب الحق) في هذا المجال قد لقيت الاستجابة من قبل الأمم المتحدة للبدء في نشر تقرير عن التنمية البشرية بالمفهوم الشمولي بدأ من عام 1990 ، ويتضمن هذا التقرير محاولات جادة باتجاه صياغة دليل إجمالي للتنمية البشرية باعتماد المتغيرات المذكورة وهو العمر المتوقع عند الولادة ، والتحصيل العلمي للكبار ، والدخل الحقيقي لفرد .

إسماعيل عبيد حمادي (الأهمية التطبيقية لمؤشرات التنمية البشرية) في أعمال الندوة المنعقدة في بيت الحكمة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان (دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي) بغداد ، 2001 ، ص 136 ــ 137 .

16 ــ هيام علي البلاوي ، (الصراعات الداخلية ومشكلة اللاجئين في أفريقيا) ، من أعمال المؤتمر السنوي لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، للفترة 29 ــ 30 مايو 1999 ، ص 776 .

17 - Michael E. Brown (The International Dimension of Internal Confilict) M.I.T. Press, Cambridge , 1996 , PP. 14 – 21 .

18 ــ عباس غالي الحديثي (صندوق النقد الدولي : أداة لصناعة التبعية والهيمنة ، المجلة الثقافية الأردنية ، ديسمبر 2000 ، ص 21 .

19 ــ لستير بروان ، (تقدير وضع العالم لعام 1991) ، ترجمة أنور عبدالواحد وإنجي زين العابدين ، تقرير معهد المراقبة البيئية العالمية، ص 41 ، ويشير تقرير نادي روما (الثورة العالمية الأولى) إلى أن الدول الأفريقية الفقيرة تبدي استعدادها لبيع حقوق تفريغ شحنات المواد السامة في أرضيها إلى الدول الصناعية .

20 ــ حول مفهوم ومعايير وتطبيقات (الدولة الفاشلة) ، ينظر :

Robert. I. Rotberg (The New Nature of Nation – State Failure) The Washington Quarterly , Summer 2002.

21 - Reidulf Movaer (Enviromental Corporaton in the Horn of Africa : AUNEP perspective) Bulletin of Peace Proposals, Vol. 21 , No. 2, 1990 , P. 135 .